المحاضرة السابعة : نظرية الديمقراطية التشاركية

تعد هذه النظرية أحدث نظريات الإعلام وأصعبها تحديدا، فقد برزت من واقع الخبرة العملية كاتجاه إيجابي نحو ضرورة وجود أشكال جديدة في تنظيم وسائل الإعلام.

فالنظرية قامت كرد فعل مضاد للطابع التجاري والاحتكاري لوسائل الإعلام المملوكة ملكية خاصة، كما قامت ردا على مركزية مؤسسات الإذاعة العامة التي قامت على معيار المسؤولية الاجتماعية وتنتشر بشكل خاص في الدول الرأسمالية.

فالدول الأوروبية التي اختارت نظام الإذاعة العامة بديلا عن النموذج التجاري الأمريكي، كانت تتوقع قدرة الإذاعة العامة على تحسين الأوضاع الاجتماعية، والممارسة العاجلة للإعلام، ولكن الممارسة الفعلية لوسائل الإعلام أدت إلى حالة من الإحباط وخيبة الأمل بسبب التوجه الصفوي لبعض منظمات الإذاعة والتلفزيون العامة، واستجابتها للضغوط السياسية والاقتصادية، ولمراكز القوى في المجتمع كالأحزاب السياسية ورجال المال ورجال الفكر.

7/1جذور النظرية:

لم تظهر الديمقراطية التمثيلية الا في الستينات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان أهم ما يدعو اليه التوجه الأمريكي لمواجهة الفقر والتهميش في أوربا الغربية مع زيادة الاعتماد تدريجيا الى أهمية الاعتماد على الديمقراطية التشاركية، وصولا الى مؤتمر الاتحاد الاوربي حول الديمقراطية التشاركية.

ولقد ظهر مصطلح La démocratie participative في المجال الصناعي والاقتصادي بقوة، وهذا عندما لجأت بعض الشركات الكبرى في USA الى إشراك عمالها وإطاراتها في كيفية تنظيم وتسيير العمل واتخاذ القرارات الملائمة، ثم متابعتها ومراقبة تنفيذها، وهنا تبرز روح المناقشة والحوار الهادف.

بعد ذلك، شهد المفهوم تطورا أوسع في تطبيق الديمقراطية التشاركية، من خلال التجربة الأمريكية لتشمل بلدان أمريكا اللاتينية خلال السبعينات خصوصا في الأرجنتين والبرازيل، التي عرفت بها تجربة راقية في الديمقراطية التشاركية بمدينة بورتو الغري، حيث لا زالت تشكل النموذج المقبول لها ، وفي

الثمانينات امتدت الى أوربا، وخصوصا إنجلترا أين سميت بالديمقراطية التداولية ، وبرزت كذلك في مدينة برلين بألمانيا حيث سميت بالديمقراطية المحلية، وفي التجربة الفرنسية سنة 2002 سميت بالديمقراطية الجوارية، وبعد ذلك عرفت انتشارا على المستوى العالمي.

تطور مصطلح الديمقراطية التشاركية، من خلال تبني المنظمات والمعاهد والمؤتمرات الدولية، والتي اعتمدت الديمقراطية التشاركية كأالية جديدة، وهذا ما تأكد في تأسيس المرصد الدولي للديمقراطية التشاركية من طرف الاتحاد الأوربي، وهو عبارة عن شبكة متاحة للمدن والكيانات والجمعيات لتبادل التجارب والخبرات حول الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي في إطار برنامج خدمة للتعاون المركزي، وتأسس رسميا في نوفمبر 2001 أثناء المؤتمر السنوي الأول بمدينة برشلونة.

وأكد مؤتمر الاتحاد الأوربي حول الديمقراطية التشاركية المنعقد بالعاصمة البلجيكية بروكسل يومي 08 و09 مارس 2004، على أن الديمقراطية الأوربية في أزمة، وهي حصيلة نتائج يتحملها الكل، وأن الديمقراطية التشاركية هي حل للأزمة، وقيمة مضافة للاتحاد الأوربي، بهدف ضخ دماء جديدة للديمقراطية التمثيلية مع باقي الشركاء.

ويعبر مصطلح "المشاركة الديمقراطية" عن معنى التحرر من وهم الأحزاب، والنظام البرلماني الديمقراطي في المجتمعات الغربية والذي أصبح مسيطرا على الساحة ومتجاهل الأقليات والقوى الضعيفة في هذه المجتمعات، وتنطوي هذه النظرية على أفكار معادية لنظرية المجتمع الجماهيري الذي يتسم بالتنظيم المعقد والمركزية الشديدة والذي فشل في توفير فرص عاجلة للأفراد والأقليات في التعبير عن اهتماماتها ومشكلاتها.

تنسب نظرية الاعلام الديمقراطي التشاركي الى "دينيس ماكويل" عالم الاجتماع البريطاني والمنظر المؤسسي في مجال الاتصال الجماهيري، حيث أشار الى هذا المفهوم في كتابه "نظريات الاتصال الجماهيري".

كانت النظرة الى وسائل الاعلام بوصفها مملوكة من طرف الدولة في خمسينيات القرن الماضي، انها "ضارة الى حد ما " لذلك ركز ماكويل في أبحاثه في مجال الاتصال الجماهيري عن كيفية التخفيف من هذا الضرر، وخلص الى أن "المجال العام الان يتمتع باستقلالية فكرية معينة يمكنه من خلالها تحديد وجهة نظره الخاصة وحل مشاكلها".

ركزت إحدى مساهماته الرئيسية على تنقيح النظريات التي تفسر استخدامات وسائل الاعلام، والتكامل أو التفاعل الاجتماعي معها، والدور الترفيهي الذي تلعبه.

يذكر، أخذت آراء ماكويل تزدهر مع ظهور الأنترنيت ووجود مجتمع افتراضي وتغيير الثقافة، وبدأت وسائل الاعلام الجديدة تعتمد على تقنيات الاقناع، أدرك حينها ماكويل الأهمية العميقة لوسائل الاعلام من أجل ممارسة ديمقراطية صحية.[1]

2/7 نظرية الديمقراطية التشاركية ووسائل الاعلام

جاءت هذه النظرية كرد فعل مضاد للنظريات السابقة (نظرية الحرية، ونظرية السلطة ونظرية المسؤولية الاجتماعية) وإخفاقها في تقديم إعلام حقيقي يعبر عن قناعات وطموحات وآمال الشعوب. فنظرية الحرية أدت الى تعاظم سيطرة رأس المال وأصحاب المصالح على الاعلام ، وانهيار منظومة الأخلاق المجتمعية بسبب خضوعها لاعتبارات السوق التي تجردها أو تفرغها من محتواها ، في حين أدت نظريتي السلطة والمسؤولية الاجتماعية الى سيطرة الدولة على الاعلام بشكل او آخر وبنسب متفاوتة ، إذ توزعت السيطرة عليها بين الدولة أو مراكز القوى في المجتمع كالأحزاب والتكتلات السياسية ورجال الأعمال.

ومن ثم يعتقد المنادون بنظرية المشاركة الديمقراطية أن من شأنها أن تحرر الاعلام من سيطرة السلطة أو مراكز القوى السياسية والاقتصادية، والمحافظة في ذات الوقت على قيم المجتمع. ومن منظورها فإن التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام لم يمنع ظهور مؤسسات إعلامية تمارس سيطرتها من مراكز قوى في المجتمع، وفشلت في مهمتها وهي تلبية الاحتياجات الناشئة من الخبرة اليومية للمواطنين أو المتلقين لوسائل الإعلام.

وهكذا فإن النقطة الأساسية في هذه النظرية، تكمن في الاحتياجات والمصالح والآمال للجمهور الذي يستقبل وسائل الإعلام. وتركز النظرية على اختيار وتقديم المعلومات المناسبة وحق المواطن في استخدام وسائل الاتصال من أجل التفاعل والمشاركة على نطاق صغير في منطقته ومجتمعه، وترفض هذه النظرية المركزية أو سيطرة الحكومة على وسائل الإعلام ولكنها تشجع التعددية والمحلية والتفاعل بين المرسل والمستقبل والاتصال الأفقي الذي يشمل كل مسؤوليات المجتمع؛ ووسائل الإعلام التي تقوم في ظل هذه النظرية سوف تهتم أكثر بالحياة الاجتماعية وتخضع للسيطرة المباشرة من جمهورها، وتقدم فرصا للمشاركة على أسس يحددها الجمهور بدلا من المسيطرين عليها.

3/7 الأفكار الأساسية للنظرية الديمقراطية الاشتراكية

ومما سبق ذكره يمكننا تلخيص الأفكار الأساسية لهذه النظرية في النقاط التالية:

1-ان للمواطن الفرد والجماعات والاقليات حق الوصول إلى وسائل الإعلام واستخدامها ولهم الحق كذلك في أن تخدمهم وسائل الإعلام طبقا للاحتياجات التي يحددونها.

2- ان تنظيم وسائل الإعلام ومحتواها لا ينبغي ان يكون خاضعا للسيطرة المركزية القومية.

3- ان سبب وجود وسائل الإعلام أصلا هو لخدمة جمهورها وليس من أجل المنظمات التي تصدرها هذه الوسائل أو المهنيين العاملين بوسائل الإعلام.

4- ان الجماعات والمنظمات والتجمعات المحلية ينبغي ان يكون لها وسائلها الإعلامية.

5-ان وسائل الإعلام صغيرة الحجم والتي تتسم بالتفاعل والمشاركة أفضل من وسائل الإعلام المهنية الضخمة التي ينساب مضمونها في اتجاه واحد.

6- تشجع التنظيم الذاتي لوسائل الاعلام

7-أكثر قابلية التطبيق على الوسائط الجديدة

8-تنمية الابداع والابتكار في الوسائط الصغيرة

9-استبدال الوسائط من دور الاعلام الكبيرة بالوسائط الصغيرة التي تقوم على المشاركة والتفاعل

4/7 مبادئ النظرية

1- وسائل الاعلام الصغيرة الحجم، المتسمة بالتفاعل والمشاركة، أفضل من وسائل الاعلام المهيمنة الضخمة التي تتدفق مضامينها في اتجاه واحد، وأن الأصل في وجود وسائل الاعلام هو خدمة الجمهور فحسب، وليس لخدمة المنظمات التي تصدر هذه الوسائل أو العاملين بها أو عملائها، ولا ينبغي أن يكون تنظيما خاضعا لسيطرة حكومية أو سياسية أو مركزية.

2-للمواطن الفرد، والأقليات حق الوصول الى وسائل الاعلام واستعمالها بما يناسب الاحتياجات يحد دونها، وان العملية الاتصالية أهم من ان يستأثر بها مهنيون أو تترك لهم دون سواهم.[2]

نقد النظرية:

وفقا لهذه النظرية فالمجتمع هو من سيضع ضوابط العملية الإعلامية ويحدد مخرجاتها من خلال المشاركة في صناعة المحتوى الإعلامي بشكل مباشر أو عبر النقابات والتكوينات المختلفة التي ينشئها

لهذا الغرض بعيدا عن سيطرة الدولة، لذا فهي تفترض وجود مجتمع ديمقراطي تشاركي حر لا تسيطر عليه أية مراكز قوى أو أصحاب مصالح.

وهي بالطبع رؤية مثالية يصعب تحقيقها في الواقع في ظل طبيعة الأنظمة السياسية القائمة والنظام الدولي الحالي .

المراجع:

1-ثامر نادي، الديمقراطية التشاركية للإعلام: المفهوم والنظرية، موقع ملتقى الباحثين السياسيين العرب، على الرابط https://arabprf.com/?p=3256

2 -شعبان خضير، مصطلحات في الاعلام والاتصال، الطبعة الأولى، الجزائر، دار اللسان العربي،1422 .